TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/46/SC.1/L.2
27 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والأربعون
جنيف، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البند ٤ من جدول الأعمال

اللجنة الأولى للدورة

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً واستعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

مشروع استنتاجات متفق عليها

ألف - استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

١- بعد الثناء على نوعية الاستعراض العام ***لتقرير ١٩٩٩*** بشأن أقل البلدان نمواً وعلى صلة الأفكار الرئيسية الواردة في ***تقرير ١٩٩٩*** بالموضوع، والإحاطة علماً بالأسباب المقدمة لتأخيره، جرى الإعراب عن خيبة الأمل لكون كامل التقرير غير متاح لتسهيل المداولات. وجرى حث الأونكتاد على أن يمنح لإعداد الطبعات المقبلة ***للتقرير*** بشأن ***أقل البلدان نمواً*** وضعاً وموارد مماثلة لتلك التي تُمنح لتقارير الأونكتاد الرئيسية الأخرى، وطُلب إليه ضمان أن يوضَع النص النهائي ***لتقرير ١٩٩٩*** ويوزَّع بأسرع ما يمكن من أجل توفير أساس متين للمناقشات وللتحضيرات للأونكتاد العاشر ولمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

٢- ولوحظت أوجه الضعف الهيكلي الرئيسية التي تشكل الأساس لضعف الطاقات الإنتاجية والقدرة التنافسية في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك أوجه القصور في الهياكل الأساسية المادية، وانخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية، وعدم كفاية الموارد لتلبية الحاجات الاستثمارية الرئيسية. ورئي أن عملية تحضيرية مبنيّة على المشاركة ستُلقي المزيد من الضوء على تلك المشاكل وتساعد على إيجاد حلول وعلى إعطاء قوة دافعة جديدة للالتزامات في صالح أقل البلدان نمواً.

٣- وتم تشجيع حكومات أقل البلدان نمواً على أن تقوم، مع الدعم من المجتمع الدولي، بمتابعة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي وأيضاً السياسة العامة لدى معالجة موضوع الاستثمار في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية ولدى خلق بيئة تمكينية للسلام والنمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا الصدد، جرى التأكيد على أهمية الاستراتيجيات الإنمائية الشاملة والمتكاملة التي تركِّز على الناس وتستند إلى النتائج. وينبغي مساعدة أقل البلدان نمواً على وضع وتنفيذ استراتيجيات إنمائية شاملة، تستهدف منفعة جميع الناس وتستطيع أن تُنتج اقتصادات متكاملة وطنياً وإقليمياً.

٤- إن قلة الموارد لتمويل تعزيز الطاقات الإنتاجية تشكل أحد القيود الهامة التي تعيق تنمية أقل البلدان نمواً. وفي ضوء التوقعات الهزيلة للتعبئة الداخلية للموارد الإنمائية الوافية، عن طريق الإدخار المحلي وإنتاج الفوائض الكافية القابلة للتصدير، تظل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة لدعم النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإن تلك التدفقات ظلّت تنخفض وأن قلة من البلدان المانحة فقط وفت بأهدافها المتفق عليها الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو تجاوزتها. وقد هبطت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً، بالقيمة الحقيقية، بنسبة ٢٣ في المائة منذ بداية العقد. وطُلب إلى البلدان المانحة أن تزيد مستوى الدعم المالي الإجمالي لأقل البلدان نمواً وفقاً لأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية الواردة في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. ويشكل التنسيق فيما بين الجهات المانحة وكامل الملكية واعتماد سياسات محلية سليمة من جانب البلد المستفيد شروطاً ضرورية للمساعدة الفعالة والحسنة التوجيه إلى أهدافها.

٥- ويمثل عبء ديون أقل البلدان نمواً أحد العقبات الرئيسية في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن الضروري السير قدماً بقوة أشد في تخفيف الديون. وجرى الترحيب بالمبادرات الحديثة العهد، بما فيها مبادرة قمة مجموعة الـ ٧ المعقودة في كولوني وتأييد إطار التعزيز من قبل الاجتماع الوزاري للجنة المؤقتة وللجنة التنمية التابعتين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي يَعِد بتعجيل حل مشكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦- وإلى جانب ضرورة تحسين الطاقة الإنتاجية والتغلّب على القيود المتعلقة بجانب العرض، جرى التأكيد على ضرورة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق على نحو محسَن وبلا عائق. وجرت الدعوة إلى القيام بعمل عاجل لتحسين الفرص التصديرية لأقل البلدان نمواً والمساعدة على إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا السياق، تمت ملاحظة الاقتراحات التي قدمتها أقل البلدان نمواً إلى المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية. وجرى التسليم بأن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً التي ليست بعد أعضاء

في هذه المنظمة هي جزء لا يتجزأ وهام من الجهود الرامية إلى عكس اتجاه التهميش الحالي لأقل البلدان نمواً في التجارة العالمية وإلى دعم جهودها المبذولة لكي تصبح مدمجة في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي. وفي هذا الشأن، طُلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل تعزيز جهودها لمساعدة أقل البلدان نمواً عن طريق الاضطلاع بعمل تحليلي لتسهيل وضع جدول أعمال إيجابي في المفاوضات التجارية من أجل أقل البلدان نمواً وعن طريق تقديم المساعدة التقنية لتقوية قدرتها على الدفاع عن مصالحها في المفاوضات المقبلة.

باء -استعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

٧- جرى الترحيب بالمبادرات التي جاءت في الوقت المناسب والتي اضطلع بها الأمين العام للأونكتاد، بصفته أميناً عاماً للمؤتمر، والأمين التنفيذي للمؤتمر، لبدء العملية التحضيرية للمؤتمر، بما في ذلك إنشاء المحفل الاستشاري، والمشاورات بين الوكالات، والشروع في التحضيرات على المستوى القطري. وجرت ملاحظة النهج الذي اقترحه الأمين العام للمؤتمر، لبناء العملية التحضيرية للمؤتمر ذات المستوى العالمي على أساس الأنشطة التحضيرية ذات المستوى القطري الشاملة والقائمة على المشاركة. ومع توجيه طلب إلى أمانة المؤتمر بمراعاة الفعالية بالقياس إلى التكاليف، جرى تشجيع الجهات المانحة التي لم تزود بعد أمانة مؤتمر الأونكتاد بالموارد اللازمة لتسهيل العملية التحضيرية، ولا سيما على المستوى القطري، أن تفعل ذلك.

٨- ويقع على عاتق الأونكتاد، باعتباره جهة الوصل لأقل البلدان نمواً في منظومة الأمم المتحدة، القيام بدور هام لضمان تحقيق رؤية شاملة للتنمية وتطور اقتصاد عالمي يوفّر الفرص للجميع. وجرى الإعراب عن الدعم المستمر لأنشطة الأونكتاد في شكل المساعدة التقنية والعمل التحليلي على السواء. وجرت دعوة خاصة لضمان تزويد مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية في الأونكتاد بالدعم اللازم والموارد الوافية لتنفيذ مهمته الهامة.

٩- وينبغي للاجتماعات والمؤتمرات العالمية القادمة ذات الصلة بالموضوع، بما فيها المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد العاشر، واستعراضات المؤتمرات العالمية الهامة، وجمعية الألفية، والبحث الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، أن تسهم في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً وأن تكون مرتبطة بها. وينبغي أن ترصد أمانة المؤتمر المبادرات الأخرى الجارية والمزمع إجراؤها بشأن أقل البلدان نمواً وينبغي وضع نتائجها ذات الصلة بأقل البلدان نمواً تحت المظلة الشاملة للتحضيرات للمؤتمر بغية ضمان الاتساق والترابط والفعالية.

١٠- وينبغي لأي خطة عمل مقبلة ممكنة بخصوص أقل البلدان نمواً أن تكون مرنة بما يكفي للتكيّف مع التطورات غير المتوقعة في الاقتصاد العالمي ولمواجهة التحديات التي تقابلها أقل البلدان نمواً في القرن القادم. والأمر الهام للغاية أن هناك حاجة إلى بيان الغايات والأهداف بوضوح، وأيضاً إلى التعهد بالتزامات معيّنة بخصوص

الموارد وإلى تحديد معايير الأداء الضرورية التي بواسطتها يجري تقييم ما إذا كانت الغايات قد تم بلوغها في فترات زمنية محددة.

جيم - المساعدة التقنية

١١- إن تعزيز وتحسين التعاون التقني ذي الصلة بالتجارة عنصر أساسي في دعم جهود أقل البلدان نمواً للاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، جرى الإعراب عن القلق إزاء الوتيرة البطيئة لتنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة. وجرى التأكيد على ضرورة مواصلة تعزيز وتحسين التنسيق والترابط بين الوكالات وأقل البلدان نمواً المعنية والبلدان المانحة المشاركة في تنفيذ الإطار المتكامل.

١٢- وجرى التشديد على الاستعراض والتجديد المنتظمين لموارد الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً. وجرى الترحيب بعزم الأمانة على نشر تقرير عن الأنشطة المموّلة وعن الحاجات الإضافية من الموارد للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

- - - - -